الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

. مشروع ميزانية الدولة لسنة 2016 .

تقريـــر لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع ميزانيـة الدولـة لسنة 2016

رئيـــــس اللجنـــــة: إياد الدّهماني

نائـــــب الرئيـــــس: محسن حسن

مقررة اللجنــة: ألفة السكري الشريف

المقـــــرر المساعـــد: الهادي بن ابراهم

نوفمبر 2015

تقريـــر لجنة المالية والتخطيط والتنمية
حول
مشروع ميزانية الدولة لسنة **2016**

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد النائب الأول

السيد النائب الثاني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب الكرام،

السادة الإطارات السامية المرافقة،

تتشرّف لجنة المالية والتخطيط والتنمية بأن تعرض عليكم تقريرها حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2016.

عقدت اللجنة جلستها الأولى برئاسة السيد رئيس مجلس نواب الشعب وذلك يوم 26 أكتوبر 2015، وتمّ تنصيب رئيس اللجنة، ثم استأنفت أشغالها، وتمّ الاتفاق على منهجية العمل والمتمثلة خاصة في:

- توزيع ميزانيات الأبواب على اللجان التشريعية القارة لمناقشتها والتدقيق فيها وتقديم تقارير في شأنها للجنة المالية للاستئناس بها وذلك طبقا للفصل 73 من النظام الداخلي. وتنظر لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع ميزانية رئاسة الجمهورية ووزارة المالية ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،
- توزيع الأبواب على أعضاء اللجنة وتكليفهم بتقديم تقرير حول ميزانية الباب يعرض على الجلسة العامة،

- الاستماع إلى السيد وزير المالية حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2016،
- الاستماع إلى السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2016،
- الاستماع إلى وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حول مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2016.

وتعهدت اللجنة بالإسراع في عرض مشروع الميزانية على الجلسة العامة للمصادقة عليه في الآجال الدستورية.

في البداية لابد من التذكير بأهمّ النتائج المنتظرة لتنفيذ ميزانية سنة 2015 التي عرفت تسجيل عدة مستجدات خارجية وداخلية أدت إلى مراجعة التوازنات الجملية والمالية والمصادقة على قانون المالية التكميلي، وتقديم مشروع ميزانية الدولة لسنة 2016 وذلك قبل تقديم أهم ما دار في جلسة الاستماع إلى السيد وزير المالية حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2016.

I . أهم نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2015 (إلى موفى شهر أوت) والنتائج المنتظرة لكامل سنة 2015:

1) على مستوى الموارد:

بلغت الاستخلاصات الجملية 16.234 م.د أي نسبة إنجاز إجمالية تبلغ 58 % بالرجوع إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2015 (27900 م.د)، منها 13473 م.د موارد ذاتية و 2761 م.د موارد اقتراض وخزينة.

ومن المنتظر أن تبلغ جملة الموارد 27314 م.د في سنة 2015، وتتأتى هذه الموارد كما يلي:

- 20778 م.د من المداخيل الذاتية (76 %)،
- 6536 م.د من موارد اقتراض وخزينة (24 %).

2) على مستوى النفقات:

أدّى تنفيذ نفقات الميزانية إلى موفى أوت 2015 دون خدمة الدين العمومي، إلى نسبة إنجاز على مستوى الدفع تبلغ 58 % مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015، موزعة كما يلي:

. نفقات التصرف: بلغت الاعتمادات المستهلكة بعنوان نفقات التصرف إلى موفى أوت 2015 حوالي 11227 م.د مسجلة بذلك زيادة بـ 11 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014 ونسبة إنجاز بحوالي 63 % مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي، وتفسّر هذه الزيادة بالخصوص بارتفاع نفقات الأجور (838 م.د أو 12 %).

. نفقات التنمية: بلغت نسبة استهلاك اعتمادات التنمية الموزعة 43 % في موفى أوت 2015 مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي، وتبلغ هذه النسبة 47 % بالنسبة للاستثمارات المباشرة و40 % بالنسبة للتمويل العمومي، مسجلة ارتفاعا بـ 27 % (أو 478 م.د) بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014.

. خدمة الدين العمومي: تمّ إلى موفى أوت 2015 تسديد مبلغ 1558 م.د بعنوان أصل الدين العمومي و1202 م.د بعنوان الفائدة أي ما يعادل نسبة إنجاز جملية في حدود 57 % مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي، ومن المنتظر تسجيل اقتصاد في خدمة الدين العمومي بحوالي 120 م.د متأت من انخفاض الفائدة بـ 90 م.د والأصل بـ 30 م.د بسبب التأخر في تعبئة بعض القروض.

وتفضي هذه النتائج إلى تسجيل عجز ميزانية في حدود 3816 م.د أي حوالي 4,4 % من الناتج المحلي الإجمالي المحيّن مقابل 4186 م.د مقدّر بقانون المالية التكميلي أو 4,8 % من الناتج، وبلوغ مستوى الدين العمومي 52,7 % من الناتج المحلي في موفى 2015 مقابل 49,4 % من الناتج في موفى سنة 2014.

II – مشروع ميزانية الدولة لسنة 2016:

يتنزّل إعداد الميزانية في إطار الوثيقة التوجيهية للمخطط الأول للجمهورية الثانية للفترة 2016 . 2020، وهي السنة الأولى من مخطط التنمية الجديد. وعلى هذا الأساس تمّ الأخذ بعين الاعتبار التوجهات والأهداف الإستراتيجية متوسطة المدى والمنوال الجديد للتنمية للعمل على الخروج بسرعة من ركود نسق النمو الذي شهدته البلاد خلال الفترة المنقضية.

ويتضمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2016 إصلاحات لتطوير هيكلة الاقتصاد وتسريع نسق النمو ودفع الاستثمار وإعادة الثقة في الاقتصاد مع المحافظة على السلامة المالية العمومية من خلال الإبقاء على المؤشرات الرئيسية في مستويات مقبولة، حيث ينتظر إنجاز برامج ومشاريع واتخاذ إجراءات منها تطوير الديوانة للتخفيض من نسبة التهريب والتجارة الموازية من 50 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 20 % خلال سنة 2020، وإجراءات للنهوض بالجانب الاجتماعي منها الزيادة في منحة العائلات المعوزة من 120 د إلى 150 د لفائدة 250 ألف عائلة و180 د لفائدة العائلات التي لها أبناء في سن الدراسة وكذلك المساعدة على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين وتيسير اقتناء أو بناء محلات معدة للسكنى من قبل الفئات المتوسطة الدخل، كما ينتظر إحداث 50 ألف موطن شغل جديد.

ويعطي مشروع الميزانية الأولوية المطلقة للجانب الأمني وذلك بتدعيم قدرات وجاهزية الجيش الوطني وقوات الأمن والديوانة.

كما ينتظر التسريع في إنجاز المشاريع الكبرى المعطلة ورفع العراقيل التي حالت دون إنجازها والإسراع في إنجاز المناطق الصناعية ودفع الاستثمار في الجهات ومواصلة الإصلاحات القطاعية والهيكلية خاصة إعادة هيكلة البنوك العمومية ومراجعة مجلة الاستثمار وإصلاح المنظومة الجبائية ووضع إستراتيجية تونس الرقمية 2020، إلى جانب مساندة المؤسسات الاقتصادية لضمان استمرارية نشاطها ودفع الاستثمار ودعم التشغيل والحد من البطالة.

وضبطت تقديرات مشروع ميزانية سنة 2016 على أساس:

- تحقيق نسبة نمو بـ 2,5 %،
- اعتماد معدّل سعر النفط لكامل السنة بـ 55 دولار للبرميل ومستوى سعر صرف الدولار بـ 1,970 د،
- اعتماد معدلات لأسعار الحبوب تقدّر بـ 420 دولار لطن القمح الصلب و240 دولار لطن القمح الليّن و220 دولار لطن الشعير،
- اعتماد فرضيات سعر صرف اليورو بـ 2,200 د والألف يان بـ 16,500 د،
- عجز الميزانية بـ 3,9 %.

ويقدر حجم ميزانية الدولة لسنة 2016 قبضا وصرفا بـ 29250 م.د باعتبار القروض الخارجية المحالة أي بزيادة 7,1 % مقارنة بالنتائج المنتظرة لسنة 2015.

وتقدّر نفقات التصرف لسنة 2016 بـ 18619 م.د مقابل 17702 م.د كاعتمادات مرسّمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2015 مسجلة زيادة بـ 917 م.د تمثل نسبة 5,2 %.

ودون اعتبار نفقات الدعم، فإن باقي نفقات التصرف تسجل تطوّرا من 14470 م.د إلى 16007 م.د أي بزيادة 1537 م.د تمثل نسبة 10,6 %.

وضبطت نفقات الأجور في مستوى 13000 م.د مقابل 11631 م.د مرسّمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2015 أي بنسبة زيادة بـ 11,8 %.

وسيخصص المبلغ المتعلق بانتدابات سنة 2016 والبالغ 70 م.د لانتداب حوالي 15915 عونا منهم 13025 من خريجي مدارس التكوين. واعتبارا إلى أنه سيتم إحالة 13724 عونا على التقاعد فإن تطور العدد الجملي لأعوان الوظيفة العمومية سيكون في حدود 2191 عونا.

وستوظف هذه الانتدابات بالأساس لفائدة كل من وزارة الداخلية (5240 عونا) والدفاع الوطني (6580 عونا) والعدل (1107 عونا) والصحّة (2700 عونا) والشؤون الاجتماعية (190 عونا).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تخصيص اعتماد قدره 5,0 م.د لفائدة الهيئات الدستورية المستقلة المنتظر إحداثها خلال سنة 2016 وهي هيئة الاتصال السمعي البصري وهيئة حقوق الإنسان وهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

كما تقدر نفقات التنمية لسنة 2016 بـ 5401 م.د مقابل 5264 م.د مرسّمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2015.

وتستأثر المشاريع المتواصلة والمشاريع الجديدة على التوالي بنسبتي 46 % و54 % من جملة هذه النفقات.

وتتوزع نفقات التنمية بين القطاعات كما يلي:

- القطاع الاقتصادي والبنية التحتية 41,6 %
- الأمن والدفاع والديوانة 20,8 %
- القطاع الاجتماعي 20,8 %
- التنمية الجهوية وبرنامج دعم النشاط الاقتصادي بالجهات 12,0 %
- السيادة والإدارة العامة 4,8 %

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات المقترحة لسنة 2016 تتضمن القسط الأول من برنامج تعصير الديوانة الذي سيتم إنجازه على 5 سنوات (اعتمادات دفع مرسّمة لسنة 2016 تقدر بـ 84 م.د) من جهة، ومن جهة أخرى مبلغ 230 م.د بعنوان قسط ثاني من برنامج دعم النشاط الاقتصادي بالجهات.

وتتمثل أهم مكونات المشاريع التنموية المدرجة بمشروع ميزانية 2016 في:

- الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، باعتمادات قدرها 647,3 م.د، لتنفيذ عدّة برامج تتعلق بتوسعة المركز الوطني لليقظة الصحية الحيوانية ومواصلة تقديم التشجيعات لفائدة الفلاحين صلب برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية، ومواصلة إنجاز وتوسيع وتهيئة البعض الآخر صلب برنامج الصيد البحري، وإحداث جملة من الآبار والمناطق السقوية الجديدة وإنجاز خزانات ومحطات لتحلية مياه البحر ومواصلة إنجاز وتهيئة عدد من السدود، والانطلاق في مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية ومواصلة مشاريع التصرّف المندمج للغابات والتصرف في مصبات الأودية وتهيئة الأراضي الفلاحية، وتهيئة وصيانة وتجهيز مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي ومعاهد التكوين المهني، ومواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة.

- البيئة والتنمية المستدامة، باعتمادات قدرها 119,168 م.د توزع أساسا على مجال البيئة وجودة الحياة، باعتماد دفع 2,254 م.د للمساهمة بالخصوص في إنجاز مشاريع إزالة التلوث والتصرف المستديم في التربة ودعم تجهيزات البنك الوطني للجنات، والتطهير والتصرف في النفايات،

. التجهيز والتهيئة الترابية، بإدراج حوالي 894 م.د كاعتمادات دفع ستمكّن من استكمال ومواصلة إنجاز مشاريع تهيئة وتطوير الطرقات الجهوية والمرقمة والحدودية والعناية بالمسالك الريفية وبناء الطرقات السيارة وتوجيه الاستثمارات خاصة إلى المناطق الداخلية قصد تدعيم ربط مناطق الإنتاج بمناطق التوزيع، إضافة إلى مواصلة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والذي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق. هذا إلى جانب الشروع في تنفيذ برامج جديدة تتعلق بصيانة وتهيئة شبكة الطرقات المرقمة والجسور والمسالك الريفية بعدة ولايات وإنجاز مشاريع خاصة بالولايات ذات الأولوية.

. النقل، تم تخصيص حجم دفوعات في حدود 198,6 م.د لهذا القطاع لمواصلة إنجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة ومشاريع تجديد وتجهيز وتهيئة وصيانة بالشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة النقل بتونس وبعض الشركات الجهوية للنقل.

. التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، حيث سيتم خلال سنة 2016 مواصلة دعم التدخلات بتمويل برامج تبلغ كلفتها 1140 م.د موزعة بين:

- البرنامج الجهوي للتنمية: 540 م.د تخصص بالأساس لبرنامج تحسين ظروف العيش ولخلاص عملة الحضائر الجهوية، وستمول هذه التدخلات بواسطة اعتمادات متوفرة من سنوات سابقة (215 م.د) بالإضافة إلى رصد اعتمادات دفع بالمجالس الجهوية في حدود 352,7 م.د بعنوان سنة 2016،
- برنامج التنمية المندمجة: 520 م.د تُرصد لتدخلات في 90 معتمدية وسيتم إعطاء الأولوية لمعتمديات الجهات الداخلية التي تشكو تأخرا في مؤشراتها التنموية وذلك عبر تخصيص 81,1 % من مشاريع هذا البرنامج لفائدتها.
- برنامج تدعيم النشاط الاقتصادي بالجهات: 80 م.د.

وسيتم تخصيص اعتمادات تبلغ 10,16 م.د قصد القيام بتدخلات مختلفة أهمّها المسوحات الاقتصادية حول التشغيل وحول الإنفاق والاستهلاك.

. السياحة والصناعات التقليدية، برصد اعتمادات في حدود 94,4 م.د لدعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي.

. الصناعة والطاقة والمناجم، بتأهيل البنية التحتية للجودة، ومواصلة إنجاز برنامج تطوير البنية التحتية الصناعية بالمناطق الداخلية، وتهيئة الأقطاب التكنولوجية والمناطق الصناعية المساندة لها.

. تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي، حيث ستشهد سنة 2016 الشروع في تنفيذ البنية التحتية الاقتصادية والإدارة الالكترونية، والأعمال الالكترونية والاستعمالات، والتجديد التكنولوجي، ونقل الخدمات خارج بلد المنشأ، وتنمية الخدمات البريدية.

. التربية، باعتمادات قدرها 188,7 م.د لتأهيل المؤسسات التربوية تحسين مكتسبات التلاميذ، وتوظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية.

وقد تمّ في هذا الإطار إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصل إنجازها وذلك لاستكمال أشغال التهيئة والتوسعة وبناء مدارس ومعاهد بعديد الولايات. كما تمّت برمجة إنجاز مشاريع جديدة تتمثل في بناء 10 مدارس إعدادية و4 معاهد ثانوية وتخصيص اعتمادات دفع في حدود 64 م.د لبرامج الصيانة.

. التعليم العالي والبحث العلمي: باعتمادات قدرها 148 م.د بعنوان سنة 2016 موزعة بين مشاريع وبرامج متواصلة في حدود 107,3 م.د للقيام بأشغال توسيع وتهيئة وترميم لبعض مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الخدمات الجامعية وتجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث ومشاريع وبرامج جديدة في حدود 40,7 م.د لبناء وتوسيع بعض مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الخدمات الجامعية واقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لمؤسسات التعليم العالي والشروع في إنجاز برنامج الشبكة الموحدة للبحث العلمي .

. التكوين المهني والتشغيل: تمّ إدراج اعتمادات تناهز 380 م.د موزعة بين الصندوق الوطني للتشغيل (330 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (37 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (8 م.د). ويتركز مجهود القطاع على دعم منظومة وآليات الشغل.

. الشباب والرياضة، بإعطاء الأولوية لتسريع نسق إنجاز المشاريع المرسّمة بميزانيات السنوات السابقة والتي تم الانطلاق في إنجازها وكذلك المشاريع والبرامج ذات الصبغة الجهوية المرسّمة والمعطّلة لأسباب إدارية وترتيبية.

. الثقافة والمحافظة على التراث، تمّ رصد اعتمادات جملية بعنوان نفقات التنمية في حدود 58,9 م.د وذلك لمواصلة المشاريع التي انطلقت خلال السنوات الماضية، إضافة إلى الشروع في برامج سنوية جديدة كبناء المركب الثقافي بالمدينة الجديدة وتهيئة وتوسيع دور الثقافة والمكتبات العمومية ودعم منظومة الحماية والسلامة الالكترونية.

. الشؤون الاجتماعية، باعتمادات قدرها 132,6 م.د ستوظف أساسا لمواصلة مشاريع بناء وتهيئة وتجهيز مراكز اجتماعية ووحدات محلية وإدارات جهوية للشؤون الاجتماعية، وإنجاز مشاريع جديدة لبناء وتهيئة وحدات محلية للنهوض الاجتماعي ومركّبات إدارية.

. شؤون المرأة والأسرة والطفولة، باعتمادات قدرها حوالي 10,1 م.د موزعة أساسا لاستكمال أهم المشاريع التي تمّ الانطلاق في إنجازها كتهيئة وتجهيز مراكز رعاية المسنّين ومراكز الإعلامية الموجهة للطفل وبناء نوادي أطفال ومركبات شباب وطفولة بعدة ولايات، والشروع في إنجاز البرامج الجديدة المتمثلة خاصة في إحداث مركبات طفولة ووحدات عيش بمراكز رعاية المسنين وتجهيز وتهيئة مراكز الفتاة الريفية بعدّة ولايات.

. الصحة، باعتمادات تقدّر بـ 132,2 م.د لفائدة المشاريع والبرامج الممولة عن طريق العنوان الثاني موزعة بين 103 م.د مشاريع بصدد الإنجاز كتأهيل الأقسام الإستشفائية بالمستشفيات المحلية وتجهيز الأقسام الإستعجالية والمستشفيات الجهوية والجامعية وبرامج صيانة وتهذيب الهياكل الصحية بعدة ولايات و29,2 م.د مشاريع

جديدة كتهيئة وتجهيز مراكز الصحة الأساسية والمستشفيات الجهوية والمحلية والجامعية ومراكز تصفية الدّم بعدة ولايات، إضافة إلى اقتناء تجهيزات ومعدّات لتأهيل قاعات العمليات بالمؤسسات الاستشفائية.

. المالية: باعتماد قدره 248,7 م.د لفائدة نفقات التنمية موزعة وفق تقسيم برامجي حيث سيخصّص 84,2 م.د لبرنامج الديوانة و2,5 م.د لبرنامج الأداءات والجباية و9,0 م.د لبرنامج المحاسبة العمومية والاستخلاص و0,2 م.د لبرنامج مصالح الميزانية و0,1 م.د لبرنامج التصرّف في الدين و152,8 م.د لبرنامج القيادة والمساندة.

. الشؤون الدينية، باعتماد قدره 1,9 م.د لنفقات التنمية ستخصص أساسا للتهيئات الكبرى للمعالم الدينية واقتناء تجهيزات ومعدات إعلامية ووسائل نقل لتجهيز الإدارة المركزية والإدارات الجهوية التي هي بصدد التركيز.

. أملاك الدولة والشؤون العقارية، باعتماد قدره 8,6 م.د لفائدة نفقات التنمية والتي ستوجه أساسا لمواصلة بناء وتهيئة مقرّات إدارات جهوية واقتناء تجهيزات إدارية ومعدات إعلامية وتسوية وضعية الأراضي الاشتراكية وأراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال بدون إشهار، إضافة إلى إنجاز الدراسات الفنية والأبحاث العقارية المتعلقة بالعقارات الفلاحية.

. نفقات السيادة والإدارة: وزارة الداخلية، بمواصلة تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي، وتدعيم الهيكل الأساسي العسكري، وبناء وتهيئة محاكم الناحية والمحاكم الابتدائية وتهيئة وتوسيع السجون واقتناء تجهيزات خاصة (أمنية) بالإضافة إلى مواصلة تجهيز المحاكم والسجون بمعدات مراقبة، وتهيئة مقرات المراكز الدبلوماسية والقنصليات بالخارج.

هذا، وقد تمّ ضمن باب النفقات الطارئة وغير الموزعة إدراج مبلغ 150 م.د دفعا لإعطاء المرونة اللازمة لمجابهة الحاجيات الجديدة والمتأكدة خلال السنة.

تسديد الدين:

تقدر خدمة الدين العمومي لسنة 2015 (أصلا وفائدة) بـ 4700 م.د مقابل 4864 م.د مسجلة سنة 2014.

وتمّ تحيين خدمة الدين العمومي على أساس النتائج المسجلة إلى موفى أوت 2015 وتطور معدل أسعار الصرف ونسق سحوبات القروض الخارجية وتراجع نسب الفائدة المتغيرة بالأسواق المالية العالمية، هذا بالإضافة إلى تراجع حجم إصدارات رقاع الخزينة.

وتقدر خدمة الدين العمومي لسنة 2016 بـ 5130 م.د مقابل 4700 م.د سنة 2015 أي بزيادة 430 م.د أو 9,1 %، وتتوزع حسب الجدول التالي:

بحساب م.د	تحيين **2015**	تقديرات **2016**	التطوّر **%**
الفائدة:	**1660**	**1850**	**11**
▪ الدين الداخلي	950	998	5
▪ الدين الخارجي	710	852	20
الأصل:	**3040**	**3280**	**8**
▪ الدين الداخلي	1820	1915	5
▪ الدين الخارجي	1220	1365	12
خدمة الدين العمومي:	**4700**	**5130**	**9**
▪ الدين الداخلي	2770	2913	5
▪ الدين الخارجي	1930	2217	15

وباعتبار العجز المستهدف سنة 2016 في حوالي 3314 م.د (باعتبار موارد تخصيص وهبات تقدّر بـ 350 م.د) وتسديد 3280 م.د بعنوان أصل الدين، تقدّر حاجيات الاقتراض بـ 6594 م.د.

وينتظر تعبئة هذه الموارد كما يلي:

- الاقتراض الخارجي: 3594 م.د
- قروض خارجية موظفة: 517 م.د
- قروض معاد إقراضها: 100 م.د
- قروض دعم الميزانية: 1379 م.د
- السوق المالية العالمية: 1598 م.د
- صكوك إسلامية: 1000 م.د
- الاقتراض الداخلي: 2000 م.د

ويقدّر حجم الدين العمومي في موفى سنة 2016 بـ 50354 م.د أي ما يمثل 53,4 % من الناتج المحلي الخام (94219 م.د) مقابل 52,7 % من الناتج المحلي الخام (87302 م.د) محتملة في نهاية 2015 و49,4 % مسجلة في موفى سنة 2014.

وتتوزّع هيكلة حجم الدين العمومي الخارجي في موفى سنة 2016 حسب العملات الرئيسية كما يلي: الأورو 42 % والدولار الأمريكي 32,7 % واليان الياباني 12,6 % وعملات أخرى 12,7 %.

أعمال اللجنة:

في ثاني جلساتها المخصصة لدراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2016، استمعت لجنة المالية والتخطيط والتنمية إلى وزير المالية الذي كان مرفوقا بكاتبة الدولة لدى وزير المالية وثلة من إطارات الوزارة.

قدّم الوزير مشروع ميزانية الدولة لسنة 2016 ، حيث تم ضبطها على أساس العمل على الخروج بسرعة من ركود نسق النمو الذي شهدته البلاد خلال الفترة المنقضية مع المحافظة على السلامة المالية العمومية.

ويتنزل إعداد الميزانية لسنة 2016 في إطار الوثيقة التوجيهية للمخطط الخماسي للفترة 2016 . 2020، وتمثل سنة 2016 السنة الأولى من مخطط التنمية الجديد.

ثم استعرض أهم التطورات التي شهدها الظرف الاقتصادي والتي تعلقت أساسا بـ:

- انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية،
- ارتفاع مستوى معدلات أسعار صرف الدولار مقابل الدينار،
- انخفاض نسق النمو خلال السداسي الأول إلى 1,2 % و0,5 % متوقع لكامل السنة،
- انخفاض الواردات إلى موفى أوت 2015 بنسبة 2,8 % وانخفاض نسق تطور الصادرات بـ 0,2 %،
- إمضاء جملة من الاتفاقيات القطاعية والبرنامج العام للزيادة في الأجور.

وعلى ضوء النتائج المسجلة خلال سنة 2015 والمتعلقة بالتوازنات العامة، تم وضع الفرضيات المتعلقة بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2016:

- نسبة نمو بـ 2,5 %،
- اعتماد فرضية سعر النفط في مستوى 55 دولار للبرميل،
- اعتماد معدل سعر صرف الدولار في حدود 1,970 دينار.

وفي تدخلاتهم، أثار النواب جملة من التساؤلات والاستفسارات تمحورت أساسا حول:

1) الاستثمار:

- مراجعة سعر الفائدة لدفع الاستثمار والتشغيل،
- غياب حوافز لصالح التونسيين بالخارج للاستثمار في تونس،
- الإسراع بإصدار مجلة تشجيع الاستثمار،
- معاملة المستثمرين الليبيين على قدم المساواة مع نظرائهم الأوروبيين.

2) التنمية الجهوية:

- غياب إجراءات تكرس مبدأ التمييز الايجابي وتدعم اللامركزية وغياب إجراءات تشجّع على الاستثمار والتشغيل وخاصة بالمناطق الداخلية،
- وضع خط تمويل يخص الجهات المهمشة للنهوض بها،
- التريث في التخفيض في سعر المحروقات نظرا لانعكاساتها السلبية على الميزانية وتخصيص هذه المبالغ لدعم التنمية الجهوية،
- الإسراع بسن قانون الأوقاف للمساهمة في تمويل الاستثمار في المناطق المهمّشة.

3) المنظومة الجبائية:

- اقتراح دعم الموارد الجبائية بإحداث معاليم على المخالفات البيئية والمرورية والعمل على سن إجراءات جبائية لدعم الادخار وتنشيط الاستثمار الخاص،
- غياب خطة متكاملة للإصلاح الجبائي ترتكز على الرفع من مستوى إدارة الجباية للتفاوض مع المطالبين بالأداء،
- اتخاذ إجراءات في اتجاه التخلي عن صندوق الدعم وتعويضه بالدعم المباشر للفئات الضعيفة،
- مدّ مجلس نواب الشعب بكل المعطيات حول الأملاك المصادرة والتفويت في المساهمات غير الإستراتيجية للدولة في القطاع البنكي.

4) الإصلاح الديواني:

- إنجاز دراسة جدوى حول مردود الديوانة،
- تعميم إجراء التخفيض في المعاليم الديوانية من شأنه أن يعمّق عجز الميزان التجاري خاصة مع الصين وتركيا، لذلك يجب التركيز في مرحلة أولى على التخفيض في معاليم المنتجات الأكثر تداولا وإرجاءه لبقية المواد إلى حين إصلاح الديوانة وتنقيح مجلة الصرف،
- ربط الإصلاح الديواني بعفو على المخالفات الديوانية.

5) القطاع الفلاحي:

- غياب الإجراءات الداعمة لقطاع الفلاحة،
- تفعيل قانون الجوائح الطبيعية واقتراح تحمّل الدولة لديون صغار الفلاحين لدى الجمعيات المائية،
- الحث على انتداب المهندسين الفلاحيين في القطاع الفلاحي لتغطية النقص الحاصل نتيجة الإحالة على التقاعد.

6) التشغيل:

- العمل على النهوض بالشرائح الضعيفة وتخصيص منحة بحث عن العمل للعاطلين،
- ضعف الميزانية المرصودة للنهوض بالتشغيل،
- إدماج الشباب الذي تم انتدابه في إطار الآليات في الوظيفة العمومية

7) المديونية:

- أسباب تضخم حجم الديون قصيرة الأجل التي تتصرف فيها الحكومة بمنأى عن رقابة السلطة التشريعية لتبلغ مستويات قياسية قدرت سنة 2014 من طرف البنك المركزي بـ 12700 م.د أي ما يناهز قرابة نصف حجم الميزانية،
- تجاوز المديونية للنسب المقبولة،
- مدى التقدم في نسق استخلاص الديون المثقلة.

8) تساؤلات مختلفة:

- يلاحظ ضعف كبير في تمويل بنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة للمشاريع التنموية،
- طلب توضيحات حول رهن المدينة الرياضية برادس عبر إصدار الصكوك الإسلامية على الأسواق الخارجية،

- كيفية تنزيل مشروع ميزانية 2016 في إطار المخطط رغم عدم الانتهاء من إعداده على مستوى المجالس الجهوية والمصادقة عليه من مجلس نواب الشعب،
- اعتبر البعض أن الفرضيات التي تم اعتمادها في إعداد مشروع قانون المالية غير واقعية،
- غياب رؤية مستقبلية وبرنامج إصلاحي واضح للاقتصاد،
- برنامج الحكومة المستقبلي لتطور النمو الاقتصادي للسنوات المقبلة وكيفية تحقيق نسبة النمو المقدّرة بـ 5 % والمنصوص عليها بالوثيقة التوجيهية للمخطط كمعدّل للخمس سنوات القادمة،
- التسريع بتطبيق منظومة التصرف حسب الأهداف والمحاسبة ذات القيد المزدوج في الميزانية،
- العمل على تجاوز العراقيل التي حالت دون إصدار الصكوك الإسلامية،
- الأسباب التي حالت دون مراجعة جدول الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين،
- أسباب عدم إحداث بنك الجهات،
- العمل على إصلاح منظومة الدعم نظرا لانخفاض أسعار الطاقة في الأسواق العالمية،
- مدى التقدم في برنامج الإصلاح الهيكلي للبنوك العمومية الثلاث التي تمت إعادة رسملتها،
- أسباب فقدان السجائر في الأسواق.

وفي ردّه، أفاد السيد وزير المالية أن المخطط الخماسي للفترة 2016 . 2020 سيتم الانتهاء منه في شهر جانفي 2016 علما وأن المرحلة الأولى للمخطط تم الانتهاء منها وحاليا وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي منكبة على المرحلة الثانية التي ستنتهي قبل موفى شهر نوفمبر.

كما أكد أن فرضيات النمو التي تم اعتمادها في مشروع قانون المالية لسنة 2016 لمختلف القطاعات هي ثمرة مجهود جماعي بين وزارة التنمية والوزارات القطاعية وأصحاب المهن والمختصين.

وتم اعتماد معدّل 55 دولار للبرميل باعتبار أن معدل سعر البترول لسنة 2015 قدر بـ 54,4 دولار للبرميل، كما أن التوقعات مختلفة حول تذبذب سعر البترول في الأسواق العالمية.

من جهة أخرى، أكّد أن أنجع الوسائل لمقاومة التهريب والتهرب والتجارة الموازية هي تخفيف الضغط الجبائي وتبسيط الإجراءات الإدارية.

وبخصوص غياب الإجراءات الداعمة لقطاع الفلاحة، أفاد الوزير أن الميزانية المخصصة لوزارة الفلاحة تعتبر من أكبر الميزانية وتم من خلالها رصد اعتمادات تقدر بـ 650 م.د لتنمية القطاع الفلاحي، كما أن قانون المالية التكميلي 2015 تضمن الترفيع في مبلغ الخصم الآلي للديون من 2000 إلى 3000 د وسينتفع بهذا الإجراء قرابة 52 ألف فلاح.

وفي ما يتعلق بتشجيع الاستثمارات، أشار إلى أنّ الاستثمار العمومي بلغ ذروته في هذه الميزانية حيث أن قدرات الدولة على تنفيذ المشاريع لا يمكن أن تتجاوز 5400 م.د. وأكد أن تراجع نسق الاستثمارات مرده بالأساس تباطؤ الاستثمار الخاص رغم عديد الإجراءات لتحفيزه، وستعمل الحكومة على إيجاد الحلول الكفيلة بالنهوض بمنظومة الاستثمار الخاص من خلال الحوافز التي ستتضمنها المجلة الجديدة لتشجيع الاستثمار.

وبالنسبة لاستخلاص الديون المثقلة، أفاد الوزير أن مبلغ هذه الديون يقدر بـ 5000 م.د منها 1000 م.د متأتية من المؤسسات العمومية و1000 م.د ديون مصنفة، ويتم بذل مجهودات إضافية لاستخلاص بقية المبالغ بالرغم من محدودية عدد أعوان إدارة الجباية مقارنة بالمعدلات العالمية، حيث من المقدر أن يبلغ حجم الاستخلاص الجملي للديون المثقلة في موفى هذه السنة قرابة 600 م.د.

وبخصوص التقدّم في برنامج الإصلاح الهيكلي للبنوك العمومية الثلاث، أوضح أن البرنامج شهد تقدما ملحوظا حيث تم فصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن منصب المدير العام فضلا عن انتداب المديرين العامين للبنوك العمومية عن طريق طلب عروض يتم البت فيه من طرف لجنة مشتركة متكونة من ممثلين للقطاع الخاص والقطاع العام لاختيار الكفاءات بالإضافة إلى ربط جزء من أجور المديرين العاملين بمدى التقدم في تطبيق المخطط التجاري للبنك المعني.

وبالنسبة لضعف التمويلات المقدمة من طرف بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ذكّر أن النواب طلبوا خلال مناقشة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ربط الزيادة في رأس مال البنك بإخضاعه لتدقيق على غرار بقية البنوك العمومية فضلا عن وضع برنامج لتطوير الأداء تتم المصادقة عليه بمقتضى قانون.

وبالنسبة للإشكاليات التي يشهدها قطاع السجائر، فالنقص في السوق الوطنية للسجائر التونسية والمستوردة مردّه تعطل بعض الإجراءات الإدارية قصد انجاز صفقة لتزويد السوق المحلية بالسجائر المستوردة على مدى 3 سنوات عوضا عن السنة المعتمدة سابقا، وتم حاليا تجاوز هذه الإشكاليات. كما تم الترفيع في حجم الإنتاج الوطني للتبغ بنسبة تقارب 25 % بالإضافة إلى تشديد المراقبة على مسالك التوزيع .

وفي ما يتعلق بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، تعهد الوزير بأن يتم التسريع في إرساء هذه المنظومة قبل موفى سنة 2018.

وفي آخر الجلسة، وبخصوص بقية استيضاحات واستفسارات النواب، وعد الوزير بالإجابة عنها من طرف الوزراء المعنيين بالقطاع عند مناقشة ميزانيات الأبواب، كما تعهد بتقديم عرض خاص يتعلق بالإصلاحات الكبرى في مجال المنظومة الجبائية والديوانية والاستثمار والمديونية خلال مناقشة أحكام مشروع المالية لسنة 2016.

رئيس اللجنة: إياد الدّهماني

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم